النفي ودلالاته بين لا النافية للجنس ولا النافية للوحدة

د/مطيعة بنت محمد بن شويط الحربي
أستاذ مساعد النحو والصرف
قسم اللغة العربية/جامعة طيبة

ملخص البحث:

Negation and its Significance

Between the genre negating "no" and the unity negating "no"

Dr. Motiaa bin Mohamed bin Shuwait Al-Harby

Associate Professor of Grammar and Morphology

Department of Arabic Language/ Tiba University

Summary:

Negation is a chapter of meaning by which the speaker aims at instilling the language structure from the wisdom of the person against him proof is made, and to convert the positive mental meaning to the opposite, in a form that contains an element to indicate this. Tools of negation multiply and methods diversify. The major tools and strongest in significance over negation is "no". No may "negate" genre and may negate unity. The condition of this study is search of these two tools. There are several matters that called me to' choose the subject of negation and its significance after the two tools:

- First: Similarity between the two tools and the scholars' confusion of "no" that negates genre and "no" that negates unity.
- Second: Grammarians varied in extracting some instruments of the two tools.
- Third: Discrepancy of opinions of grammarians on the work of "no" assimilated to "not", and not same as "no" that negates genre. The meaning of this to provide texts per second and lack or scarcity of it in the first.

Therefore, the purpose of the study afterwards is:

- To differentiate between "No" that negates genre and "No" that negates unit, particularly because they are similar in form and conditions to be named in the name and predicate after them.
- To reckon the poetic and prose citations in which "No" that negates genre with its two types, and that was cited by grammarians in their writings.
- We find significance of the negated sentence after the two tools, based on the citations of each tool.
- To help learner avoid confusion when he reviews the two chapters.
- Fourth topics: Difference between "No" that negates genre and "No" that negates unit, by surveying the opinions of scientists and reaching consistent and accurate result in difference between them.

المقدمة

الحمد لله على ما أنعم، والشكر على ما أولى، والصلاة على أنبيائه ورسله؛ دعاة الهدى، ومصابيح الرشاد، وبعد.

فإن أسلوب النفي يعد ظاهرة لغوية شائعة في اللسان العربي؛ وقد تعددت أدواته، وتنوعت مظاهر التعبير فيه. وهو أسلوب لغوي تحدده مناسبات القول، وفيه نقض وإنكار يستعمل لرفع ما يتردد في ذهن المخاطب.

ويعد بابا من أبواب المعنى يهدف به المتكلم إلى إخراج التركيب اللغوي من حكمه المثبت إلى ضده، وتحويل المعنى الذهني الإيجابي إلى خلافه، وذلك بصيغة تحتوي على عنصر يقيد ذلك.

وتقسم الجملة المنفية بحسب دلالتها الزمنية، واستعمالاتها، واقترانها بالأدوات إلى:

-النفي في الماضي(لم –لما)

-النفي في الحال (لا ما ليس)

-النفي في المستقبل لن

فأدوات النفي هذه من القرائن اللفظية المهمة، وهي ترشح الحدث لزمن معين ولها أثر مهم في تحديد الدلالة الزمنية للأفعال ضمن السياق اللغوي، فاقتران أداة النفي بالفعل يحدد زمنيته، ومما لا يخفى أن الزمن أحد أهم الدعامتين في هيكل الفعل إلى جانب الحدث الذي يجري وينبسط فيه.

وقد تحدث النحاة القدامى عن موضوع "النفي" وأشاروا إليه في مؤلفاتهم، وهو مصطلح بصري، ويسميه الكوفيون الجحد. وله تعريفات في اللغة، وفي الاصطلاح.

فالنفي في اللغة: ورد في مادة نفي و معناه الطرد، يقال: نفيت الرجل:إذ طردته . ونفوته لغة في نفيته) [1]، وقال تعالى(أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الأَرْضِ) }المائدة: ٣٣. هو إقصاء الشيء، وإخراجه، وتنحيته، وطرده، وهو متعدٍ ولازم، فقد ورد: نفى شعر فلان، إذا

ثار، وانتفى شعر الإنسان، ونفى، إذا تساقط، والسيل ينفي الغثاء: يحمله ويدفنه، ويقال: نفيت الرجل وغيره . أنفيه نفيًا، إذا طردته.[٢]

والنفي – في اصطلاح النحاة – هو عكس الإيجاب، فالنفي قلب أحكام الجملة أو الكلام، ويكون بدخول إحدى أدوات النفي، وكل منفي إنما ينفي بعد أن كان موجباً، والنافي إذا كان صادقاً يسمي كلامه نفياً ولا يسمي جحداً، قال تعالى: (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ}الأحزاب: ٤٠، وإن كان كاذباً يسمى جحدا ونفياً[٣]. ونلاحظ أن النفي في التركيب يكون مسلطًا على الخبر، فهو دور محدود، دون أن يؤثر على لواحقه، ويفسر ذلك عبد القاهر الجرجاني، بأنك إذا حكيت عن إنسان أنه قال:زيد بن عمرو سيد، ثم نفيته، لم تكن أنكرت أن يكون: زيد بن عمرو، بل أن يكون سيدًا، فالنفي يتعلق بالخبر دون اللواحق[٤].

ولعل من أهم أدوات النفي وأدلها عليه "لا" النافية، ولا يكاد يخلو كتاب نحوي من دراسة" لا "النافية لكثرة مداخلها النحوية الناتجة عن اختلاف دلالاتها، وهي بدورها تجمع على أنها حرف يفيد نفي المعنى في الجملة، وتختلف دلالة النفي وفق الجملة التي تدخل "لا" عليها، فدلالتها مع الجملة الاسمية تتباين تبعا للاسم الذي يليها، فدلالتها مع المعرفة غيرها مع النكرة، وكذا عند دخولها على الجملة الفعلية، فدلالتها مع المضارع تختلف عنها إذا وليها فعل ماض.

وقد تدخل "لا" النافية على نكرة نحو "**لا رجل في الدار**" فتحتمل أن تكون نافية للوحدة ونافية للجنس، فالنافية للجنس المقصود بها نفي الخبر عن جميع أفراد جنس اسمها، لذلك يسمونها " **لا** " التبرئة، نفي الخبر عن جميع أفراد جنس اسمها يعني على سبيل الاستغراق والشمول كما يقولون.

فإذا قلت مثلاً:" لا رجلَ في الدار "" لا " هنا النافية للجنس فتنفي وجود جنس الرجال في الدار، فجنس الرجال غير موجود، فلا يوجد رجلٌ ولا رجلان ولا ثلاثة؛ جنس الرجال كله لا يوجد.

أما إذا لم تقصد نفي الجنس؛ وقلت: "**لا رجلٌ في الدار**"، فلا هنا نافية للوحدة، فلا يوجد في الدار رجل واحد لكن قد يوجد رجلان أو ثلاثة أو أربعة.

لكن يا ترى كيف بالإمكان معرفة الغرض من النفي في كل من هاتين الجملتين؟ وهل من سبيل إلى معرفة لا "إذا كان نفيها عام للجنس، أو كان خاص بالوحدة؟ لذلك عزمت على البحث في هاتين الأداتين، محاولة التفريق بينهما لأنهما كثيرتا التشابه فيما بينهما من حيث الشكل على الأقل، ومن حيث الشروط الواجب توافرها فيما تدخل عليه كلٌ منهما، وحتى يستطيع الدارس تلافي الخلط الذي يقع فيه عند مروره بالبابين.

ولعلنا من خلال ذلك نستطيع أن نضع أيدينا على الفروق الجوهرية بين الأداتين، حيث أفرد العلماء كل من الأداتين بأبواب مستقلة .فلا العاملة عمل ليس مدرجة بعد كان وأخواتها ولا النافية للجنس مدرجة بعد إنّ وأخواتها.

وعليه كان لابد من التعريف بكل أداة كما وردت في كتب النحاة .فجاءت الدراسة على أربعة مباحث وخاتمة:

- المبحث الأول: التعريف بلا النافية للجنس
- المبحث الثاني: التعريف بلا النافية للوحدة
- المبحث الثالث: صور لا النافية للجنس ولا النافية للوحدة في القرآن الكريم
- المبحث الرابع: الفرق بين لا النافية للجنس ولا النافية للوحدة

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة

المبحث الأول: لا النافية للجنس:

يشبه النّحويون لا النّافية للجنس بإنّ؛ من حيث إنّها تدخل على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ وترفع الخبر؛ ولذلك عدت من الحروف النّاسخة للابتداء، وتسمى لا التبرئة دون غيرها من أحرف النفي، قال الرضي:"اعلم أن لا التّبرئة إنّما تعمل لمشابهتها إن، ووجه المشابهة أنّ إنّ للمبالغة في الإثبات، إذ معناها التّحقيق لا غير، ولا التّبرئة

للمبالغة في النّفي؛ لأنّها لنفي الجنس، فلما توغلتا في الطرفين، أعني في النّفي والإثبات، تشابهتا فأعملت عملها".[٥]

ويراد بها نفي الجنس بكلّ أفراده على وجه التّوكيد والتّنصيص وعدم إرادة الاحتمالية، قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لارَيْبَ فِيهِ﴾(البقرة:٢):"القصد في إيلاء الريب حرف النّفي نفي الريب عنه، وإثبات أنّه حقٌّ وصدق، لا باطل وكذب كما كان المشركون يدعونه، ولو أُولي الظرف لُقصد إلى ما يبعد عن المراد وهو أن كتابًا آخر فيه الريب خلافًا لما يقع بعدها الاسم مرفوعًا في نحو:لا رجلٌ قائمًا ؛فإنّها ليست نصا في الجنس بل يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس".[٦]

وتعد "لا" النافية للجنس أقوى أدوات النفي عند غالبية النُحاة ؛ لأنَّ النفيَ بها أقطع، ولأنّ النفي بها يجري مجرى العموم في معناها الاعتباري.

شروط عملها:

اشترط النّحويون في عمل لا النّافية للجنس شروطًا عدّة[٧]:

١ /أن يقصد بها النفي على سبيل الشمول، ورفع احتمال الخصوص ؛ولذلك اختصت بالأسماء، فهي على تقدير وجود" مِنْ "الاستغراقية لفظا أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات، فلا يجوز أن يكون النفي بها إلا عاما، نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لارَيْبَ فِيهِ﴾(البقرة:٢)،وقوله :﴿لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ﴾(هود:٤٣) فهاتان الآيتان إخبار وجواب لسؤال متضمن معنى" مِنْ " الجنسية، وفي ذلك يقول العكبري" :واحتيج إلى تقدير من لتدل" لا "على نفي الجنس؛ ألا ترى أنك تقول لا رجلَ في الدار، فتنفي الواحد وما زاد عليه، فإذا قلت: لا رجلٌ في الدار، فرفعت و نوّنت نفت الواحد و لم تنف ما زاد عليه؛ إذ يجوز أن يكون فيها اثنان أو أكثر".[٨]

٢/أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، فلا تعمل في معرفة، وينص سيبويه على ذلك بقوله:"واعلم أن المعارف لا تجر مجرى النكرة في هذا الباب، لأن "لا" لا تعمل في معرفة أبدا"[٩].وأشار ابن الحاجب إلى سبب هذا الوجوب فقال :إنَّما وجب تنكيره ؛لأن الغرض بها نفي الجنس فلا حاجة إلى التعريف ؛لأنَّه لو عرّف لم يعرّف إلا تعريف الجنس".[١٠]

٣ / ألاّ يُفْصَل بينها وبين اسمها، ولوكان الفاصل جارا ومجرورا، والنحاة متفقون على ذلك، يقول صاحب" شفاء العليل" :"إذا انفصل مصحوب" لا"،أو كان معرفة بطل العمل بإجماع، ويلزم حينئذ التكرار في غير ضرورة[١١]"، وهذا مذهب سيبويه حيث قال في ذلك" :فمما فصل بينه وبين" لا "بحشو قوله جلّ ثناؤه:﴿لا فِيهَا غَوْلٌ وَلاهُمْ عَنْهَا يُنزَفونَ﴾ (الصافات:٤٧)ولا يجوِّز لافيها أحدٌ إلا ضعيفًا، ولا يَحسُنُ لافيك خيرٌ؛ فإن تكلمت به لم يكن إلا رفعًا؛ لأنّ لا "لا تعمل إذا فصِل بيَنها وبين الاسم، رافعة ولا ناصبة".[١٢]

٤/أ لاّ يدخل عليها جارّ، فإذا دخل عليها بطل عملها، ولا يجب تكرارها، وهو أمر مجمع عليه عند النحاة، غير أن الكوفيين يرون أنها عندئذ اسم، والبصريون أنها حرف زائد، ويعلل السلسيلي بطلان عملها إن دخل عليها جار، بقوله":ودخول الباء على" لا" يمنع التركيب، نحو: جئت بلا زاد".[١٣]

إعراب اسم "لا "النافية للجنس:

اسم لا النافية للجنس له وجهان من الإعراب إما أن يكون مبنيا، وإما أن يكون منصوبا. وبيان ذلك كالآتي.

الوجه الأول: أن يكون مبنيا:

يأتي اسم" لا "مبنيا على ما ينصب به إذا كان مفردا؛ قال المبرد :"والبناء :لا رجلَ في الدارِ ولا امرأَة، على جوابِ من قال :هل من رجلٍ أو امرأة في الدار؟".[١٤]

وقال الرماني مؤيدا البصريين :" إنما مبنية هي واسمها النكرة المفرد؛ لأنَّها متضمنةٌ معنى الحرف، وكلُّ شيء متضمن معنى الحرف يجب له البناء."(١٥)

فيبنى على الفتح في مسألتين، وعلى الياء في مسألتين، و على الفتح أو الكسر في مسألة واحدة. (١٦)

أما الذي يستحق البناء على الفتح فضابطه أن يكون الاسم غير مثنى ولا مجموعا جمع مذكر سالم، نحو قول القائل: لا رجلَ في الدار، أو أن يكون الاسم جمع تكسير نحو قول القائل:لا رجال في الدار.

وأما ما يستحق فيه البناء على الياء فضابطه أن يكون الاسم مثنى ، نحو قول الشاعر(١٧):

تعزّ فلا إلفين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع

ف"إلفين تثنية:إلف اسم لا مبني على الياء.

أو يكون الاسم جمع مذكر سالم نحو قول الشاعر(١٨):

يحشر الناس لابنين ولا آ باء إلا وقد عنتهم شؤون

فـ"بنين" جمع ابن اسم لا مبني على الياء.

وأما الذي يستحق فيه البناء على الكسر أو الفتح فضابطه أن يكون جمع مؤنث سالم. نحو قول الشاعر(١٩):

إنّ الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذٌّ ولا لذات للشيب

بكسر التاء وفتحها في "لذات" جمع لذة.

الوجه الثاني أن يكون معربا:

وذلك إذا كان اسمها مضافاً أو شبيها بالمضاف.

لأن المضاف لا يكون معها اسماً واحداً لكي يبنى كما في حالة النكرة المفرد، وإنما تعمل فيه بوجوب إعرابه نصباً؛ لأن المضاف لا يكون مع ما بعده اسماً واحداً، ويظهر

نصب اسمها إذا كان مضافاً، نحو :لا صاحب جود ممقوتٌ، لا قولَ زورٍ نافع.فالمضاف معرب منصوب؛ لأن التركيب يكون للفظين، ولم يرد عند العربِ أن تركَّبت ثلاث كلمات."(٢٠)

قال ابن السراج :"فأما المضاف المطلق، فقولك :لا غلام رجلٍ لك، ولا ماء سماء في دارك، ولا مثل زيد لك، وإنما امتنع هذا أن يكون اسماً واحدا مع لا؛ لأنَّه مضاف، والمضاف لا يكون مع ما قبله اسماً واحداً، ألا ترى أنك لا تجد اسمين جعلا اسماً واحداً، أحدهما مضاف، إنما يكونان مفردين :كحضرموت وبعلبك، ألا ترى أن قوله :يا ابن أُم، لما جعل أم مع ابن اسماً واحداً حذف ياء المضاف".(٢١)

الشبيه بالمضاف:

وهو الاسم المضارع المشابه للمضاف، ويسمى :الطويل، والمطول، والممطول، أي :الممدود .وهو الذي يجيء بعده شيء يكملُ معناه، أو كما عبر عنه ابن السراج:" المشبه بالمضاف، وهو ما اتَّصلَ به شيء من تمام معناه، بشرط أن يكون ذلك الشيء التالي إما مرفوعاً باسم لا نحو :لا مرتفعاً شأنه خاملٌ، لا حسناً وجهه مذموم .أو منصوباً لفظا أو تقديراً كسائر الأسماء المعربة المنصوبة نحو:لا صاحب علمٍ ممقوتٌ، أو مؤولاً بنكرة وحكمها النصب أيضاً نحو :لا طالعاً جبلاً حاضر، وقد يكون مجرورا أيضاً نحو :لا خيراً من زيد عندنا."(٢٢)

حذف اسمها، وخبرها:

يحذف اسم لا النّافية للجنس قليلا، كما في نحو:لا عليك، أي:لا بأس عليك، قال الرضي:" ولا يحذفُ اسمها إلا مع وجود الخبر، كما لا يحذفُ الخبر إلا مع وجود الاسم؛ لئلا يكون إجحافًا".(٢٣)

ويكثر حذف خبر لا النّافية للجنس إذا دلّ عليه دليلٌ، وأكثر ما يكون ذلك في جواب: هل من رجل؟ فتقول:لا رجلَ. وقد كثر حذفه عند الحجازيين ووجب حذفه عند تميم. وقد وقع ذلك في القرآن كثيرًا، نحو قوله تعالى ﴿قَالُوا لا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]وقوله:- ﴿كَلَّالَاوَزَرَ﴾القيامة:١١.

خصائص نفيها:

الأصل في نفيها أن يكون مطلق الزمنِ إلا إذا خصص بقرينة كلامية أو حالية، أو غيرها على تحديد نوع الزمن، فأما نفيها في مطلق الزمن فيراد منه نفي النسبة بين معموليها وسلب المعنى بغير تقيد بزمنٍ خاص نحو لا وفاء لِغادرٍ، فهذا النفي لا يقصد به زمن معين وأما إذا وجدت القرينةُ فإن النفي حينئذ يراد منه زمن معين .

فتارةً يكون الزمن ماضياً كقوله:

تعز فلا إلّفين بالعيشِ متّعا ولكن لورّاد المنون تَتابع

وأخرى يكون الزمن للحالِ كقوله تعالى:﴿لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣]،فالنفي نصا وهو مقيد بزمن الحال، وذلك بقرينة" اليوم".(٢٤)

ويكون للاستقبال كقوله تعالى:﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾(الفرقان:٢٣)ففي الآية الكريمة قرينة تدل على النفي الشمولي بزمن المستقبل، وهي كلمة" يومئذ" الظرفية الدالة على زمن المستقبل.(٢٥)

المبحث الثاني: لا " النافية للوحدة العاملة عمل ليس:-

هي إحدى أدوات النفي، واشتهرت بـ"لا "العاملة عمل ليس، وذلك لأنها تعمل عمل ليس فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وسميت "لا "التي لنفي الوحدة تمييزا لها عن "لا "النافية للجنس وذلك لتطابقهما من حيث الشكل، وتعرف أيضا بلا الحجازية. يقول ابن عقيل:" أما "لا" فمذهب الحجازيين إعمالها عمل ليس، ومذهب تميم إهمالها".(٢٦)ويقول عباس حسن: "لا النافية التي تعمل عمل كان لا تدل على نفي الخبر

عن الجنس كله، وإنما تدل دائما على احتمال أمرين، ومن أجل أنها تحتمل نفي الخبر عن الفرد الواحد إذا كان اسمها مفردا سميت "لا" التي لنفي الوحدة، ولا التي لنفي الواحد".(٢٧)

-شروط إعمال" لا "عمل" ليس:"

بما أن" لا "من الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال، كان لابد من توفر شروط لتعمل، كما في" لا "النافية للجنس. فيورد العلماء شروطا ثلاثة لعمل لا النافية للوحدة(٢٨):

١ــ أن يكون اسمها وخبرها نكرتين . نحو: لا رجل مسافرا، وأنكر ابن جني هذا الشرط فأجاز إعمالها في المعارف .مستشهدا بقول النابغة:

وحلّت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا(٢٩)

ويجوز أن يكون خبرها جملة فعلية أو شبه جملة؛ لأنهما في حكم النكرة..

٢/ألا ينتقض نفي خبرها بإلا، فإن انتقض بطل عملها.

٣/ألا يتقدم خبرها على اسمها، فلا يجوز أن نقول:لا مسافرا رجل.

يقول الزمخشري:"لخبر لا المشبهة بليس هذا التشبيه –أي عمل ليس برفع الخبر ونصب الاسم–لغة أهل الحجاز، أما بنو تميم فيرفعون ما بعدها على الابتداء فإذا انتقض النفي بطل العمل، فقيل لا رجلٌ إلا أفضلُ منك، ولا أفضلُ منك رجلُ".(٣٠)

ويضيف ابن هشام شرطا رابعا وهو ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها .(٣١)ويضيف السيوطي شرطا خامسا:وهو ألا يفصل بينها وبين معمولها بفاصل فإن فصل بطل عملها ؛لأنها أضعف من "ما"، و "ما" شرطها عدم الفصل.(٣٢)

ويوافق النحاة المحدثون النحاة الأوائل في الشروط السابقة، ويضيف عباس حسن شرطا سادسا وهو عدم تكرارها فلا تعمل في نحو لا لا مسرع سباق إذا كانت لا الثانية لإفادة نفي جديد.(٣٣)

وعلى الرغم من كون لا النافية للوحدة تسمى بلا العاملة عمل ليس في أغلب المواضع إلا أنها تختلف معها في ثلاثة أشياء كما يذكر ابن هشام .[٣٤]

-أن عملها قليل حتى ادعي بأنه ليس بموجود.

-أن ذكر خبرها قليل حتى قال البعض: أنها تعمل في الاسم خاصة، وخبرها مرفوع وإن كان في الغالب محذوفا حتى قيل بلزوم ذلك.

-أنها لا تعمل إلا في النكرات، وإن كان بعضهم زعم عملها في المعارف-كما تقدم-

المبحث الثالث: صور لا النافية للجنس ولا النافية للوحدة في القرآن الكريم:

اسم " لا " النافية للجنس لم يرد في القرآن إلا مفردًا مبينًا مثل قوله تعالى: ﴿لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣]، ونحو قوله تعالى: ﴿لا جَرَمَ﴾ [النحل: ٢٣]، ومثل قوله تعالى: ﴿لا ظُلْمَ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٧]، ونحو قوله تعالى: ﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾ [الشورى: ٧]، ومثل قوله تعالى: ﴿قَالُوا لا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، ونحو ذلك. ولم يقع في القرآن مضافا، ولا شبيها بالمضاف.

وأكثر ما ورد على صورة المصدر أو المشتق، وقطع الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة بعدم وجود آية واحدة في القرآن ولو احتمالا في حكم المضاف أو الشبيه بالمضاف.[٣٥]

- لم يرد حذف اسمها في القرآن الكريم؛ لأنه خاص ببعض الاستعمالات العربية، ولغة الشِّعر فيقال مثلا: لا عليك ولا بأس.

وبالنسبة لخبر لا في القرآن الكريم جاء على ثلاث صور، هي: خبر شبه جملة ظرفية، أو خبر محذوف، أو شبه جملة جارو مجرور. فمن مجيئه ظرفا قوله تعالى:

-﴿لا ظُلْمَ الْيَوْمَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾غاقر:١٧

-﴿اللَّهُ رَبُّنا وَرَبُّكُمْ لَنا أَعْمالُنا وَلَكُمْ أَعْمالُكُمْلاحُجَّةَبَيْنَناوَبَيْنَكُمْ﴾الشورى:١٥

-﴿فلا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلايَتَسَاءَلُونَ﴾المؤمنون:١٠

ومن مجيئه جار ومجرور قوله تعالى:

-﴿قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾يوسف:٩٢

- ﴿اسْتَجِيبُوا لِرَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللَّهِ﴾الشورى:٤٧

وبالنسبة لحذف خبر لا النّافية للجنس فقد ورد كثيرًا في القرآن الكريم، من ذلك قوله تعالى-:﴿قَالُوا لا ضَيْرَ إِنَّا إِلى رَبِّنا مُنقَلِبُونَ﴾(الشعراء: ٥٠)فالخبر محذوف تقديره علينا.

وقوله ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلا فَوْتَ وَأُخِذُوا مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾(سبأ:٥١)والتقدير:فلا فوت لهم

وقوله- ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ﴾القيامة:11، والتقدير لا ملجأ ولا منجى كائن[٣٦] .

ومرد ذلك فيما يبدو إلى المعنى فالقرآن يتوخى إيصال المعنى بإيجاز، ثم إن حذف الخبر وجعله مطلقًا من بلاغة القرآن الكريم.والعرب تحذف ما دلّ عليه دليلٌ في الكلام.يقول الزركشي: "وفائدته زيادة لذة بسبب استنباط الذهن للمحذوف، وكلما كان الشعور بالمحذوف أعسر كان الالتذاذ به أشد وأحسن."[٣٧]

-أما لا النافية للوحدة فلم ترد في القرآن الكريم إلا على توجيه في بعض القراءات وفي آيات معدودة،،وكان جعلها على أنها نافية للجنس أولى وسيأتي تفصيل ذلك لاحقا.

المبحث الرابع: الفروق الجوهرية بينهما:

لعله يمكننا أن نقول -إذا ما أردنا أن نفرق بين الأداتين ودلالة النفي بعدهما - وبعد المتقدم في تعريف كل منهما، وبشيء من الاطمئنان ما نص عليه الصبان وختمه بقوله: "فاحفظ هذا التحقيق ولا تلتفت الى ما وقع في كلام البعض وغيره مما يخالفه"[٣٨]، وهو أن الاختلاف بين العاملة عمل إنّ والعاملة عمل ليس إنما هو عند إفراد الاسم، فلا العاملة عمل إنّ تكون نصا في نفي الجنس إذا كان اسمها مفردا فإن كان مثنى نحو لا رجلين أو جمعا نحو لا رجال كانت محتملة لنفي الجنس ولنفي قيد الاثنينية أو

الجمعية، وأما لا العاملة عمل ليس فإنها عند إفراد اسمها لنفي الجنس ظهورا لعموم النكرة مطلقا في سياق النفي، ولنفي وحدة مدخولها المفرد بمرجوحية فتحتاج الى قرينة، ولهذا يجوز بعدها أن تقول بل رجلان او رجال، فإن ثني اسمها أو جمع كانت مثل لا العاملة عمل إنّ اذا ثني اسمها او جمع .

أي في حال كان اسمها مفردا فإن الأصل في دلالة النفي بعد لا هو العموم، أي استغراق نفي الجنس كله، فمتى ما وقعت لا فهي نافية للجنس، ولا تكون لنفي الوحدة إلا مع قرينة السياق أو قصد المتكلم، أي أن النفي بعد "لا" هو نفي الجنس كله، لأنك نفيتَ الجنس، ونفي الجنس يستلزم نفي الآحاد والأفراد، فإذا أريد نفي الوحدة مُيز الكلام بتعقيب يذكر بعده .فإذا ما وجدنا قول القائل:لا رجل في الدار كانت لا نافية للجنس كله وما يندرج تحت الجنس من الوحدة،، وذلك من القواعد المقررة عند الأصوليين أن النكرة في سياق النفي تعم.

ويمتنع حينئذ مع لا النافية للجنس أن تعطف على مدخولها بإثبات اثنين أو ثلاثة، لأن ذلك فاسد ويعود على الأول بالنقض، فإذا أتبع ذلك بقوله بل رجلان تعين في هذه الحالة أن تكون لنفي الوحدة لا غير. ؛ لأن نفي الواحد حينئذٍ يحتمل وجود الاثنين والثلاثة والعشرة،

وذلك يعتمد على عدة أمور:

أولا:أن لا النافية للجنس أعم في دلالة النفي من لا النافية للوحدة، بناء على قول الأصوليين أن النفي في سياق النكرة عموم، ونقل الزَّرْكَشِيّ فِي كتابه البرهان عن ابن الحاجب قوله:"ولا خلاف عند أصحاب الفهم أنه يستفاد العموم منه كما في الْمبنية على الفتح، وإن كانت الْمبنية أقوى في الدلالة عليه إما لكونه نصاً، أو لكونه أقوى ظهوراً، وسبب العموم أنها نكرة في سياق النفي فتعم ".[٣٩]والتفريق بين أدوات النفي في ذلك فيه تكلفٌ لا يخفى، ولهذا قال الشوكاني: "وقد فرق بعضهم بين حروف النفي الداخلة على النكرة بفرق لا طائل تحته . "[٤٠]

ثانيا: هناك تباين في آراء النحاة حول عمل" لا "المشبهة ب"ليس"،وليس أمرها كـ"لا "التي لنفي الجنس، ومرد ذلك إلى توفر النصوص في الثانية، وعدمه أو قلته في الأولى، ويتفق النحاة على أن مجيء" لا "العاملة عمل" ليس "قليل جدا، وهم فيما وراء ذلك مختلفون في جواز إعمالها.

فابن هشام يرى أن عملها قليل حتى ادُّعِي أنه ليس بموجود".(٤١)

وذكر الزمخشري أن عمل" لا "عمل" ليس "قليل جدا، يقول: "ولم تدخل" لا "إلا على النكرة، فقيل :لا رجُلَ أفضلُ منكَ، وامُتنِعَ لا زيدٌ منْطلِقًا، واستعمال" لا "بمعنى ليس قليل".(٤٢)

ويقول أبو حيان: "و "لا "إعمالها قليل جدا. بل لم يرد منه صريحا إلا البيت السابق . والبيت والبيتان لا تبنى عليهما القواعد."(٤٣)

ثالثا: بالنظر إلى مجموع الشواهد في إعمال" لا "عمل" ليس "والتي استشهد بها النحاة لم أجدفي كتب النحو القديمة-بحسب ما اطلعت عليه-، وأغلب الكتب الحديثة من يستند إلى آية قرآنية في إعمال" لا "عمل" ليس"، وكان استشهادهم في ذلك كله على الشعر خاصة، وكأنهم حصروا هذه المسألة في الشعر دون النثر والقرآن.

وقد عرض سيبويه للحديث عنها في كتابه قال:"فمما لا يتغير عن حاله قبل أن تدخل عليه (لا) قول الله عز وجل :لا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقد جعلت – وليس ذلك بالأكثر – بمنزلة (ليس) وإن جعلتها بمنزلة (ليس) كانت حالها كحال (لا) في أنها في موضع ابتداء، وأنها لا تعمل في معرفة".(٤٤)

وقال الرضى:"عمل (لا) عمل (ليس) شاذ، قالوا: يجيء في الشعر... والظاهر أنه لا يعمل (لا) عمل (ليس) لا شاذًا ولا قياسًا، ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر (لا) منصوبًا، كخبر (ما) و(ليس) وهي في نحو: (لا براح) و(مستصرخ) الأولى أن يقال: هي التي في نحو. (لا إله إلا الله).(٤٥)

وفي البحر:" وجزم ابن عطية بأن (لا) عاملة عمل (ليس) وهو ضعيف لأن إعمال (ما) إعمال (ليس) ضعيف، لم يجيء منه في لسان العرب إلا ما لا بال به، والذي يحفظ من ذلك قوله:أنشده ابن مالك، ولا أعرف هذا البيت إلا من جهته".(٤٦)

رابعا: نجد أن مِنَ المفسرين مَنْ يذهب إلى إعمالها في بعض الآيات القرآنية، وذلك في حال ما إذا تكررت.

وقد تكررت "لا "النافية في القرآن الكريم أربع مرات، وردت في آيتين مكررة مرتين، الأولى قوله تعالى :﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلا خلالٌ﴾)

والثانية قوله تعالى :﴿يَتَنَازَعُونَ فِيهَا كَأْسًا لاَّ لَغْوٌ فِيهَا وَلا تَأْثِيمٌ﴾ ووردت في آيتين مكررة ثلاثًا، الأولى قوله تعالى :﴿فلا رَفَثَ وَلا فسُوقَ وَلا جدَالَ فِي الْحَجِّ﴾)

والثانية قوله تعالى :﴿مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلا خلَّةٌ وَلا شَفَاعَةٌ﴾البقرة:٢٥٤)وفي توجيه كل من هذه الآيات نجد أنّ:

-في قوله تعالى: ﴿فلا رَفَثَ وَلاَ فسُوقَ وَلا جدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ على قراءة الرفع والتنوين، فيها ثلاثة أوجه:

١/أن" لا "ملغاة، وما بعدها رُفع بالابتداء، وسوغ الابتداء بالنكرة تقدم النفي عليها، و" في الحج "خبر المبتدأ الثالث، وحذف خبر الأول والثاني، لدلالة خبر الثالث عليهما، أو يكون في الحج "خبر الأول، وحذف خبر الثاني والثالث، لدلالة خبر الأول عليهما،(٤٧)

٢/أن تكون" لا "عاملة عمل ليس، فيكون" رفثٌ "و"فسوقٌ "و"جدالٌ "أسماء لها، و"في الحج" في موضع نصب خبر(٤٨)،ويرى القيسي أن خبر لا محذوف، يقول ":ومن رفع جعل" لا)"بمعنى" ليس"،وخبر ليس محذوف، أي :ليس رفث فيه.(٤٩)

٣/ويرى الأخفش أن" رفثٌ"،و"فسوقٌ"،و"جدالٌ"،مع الرفع والتنوين قد تكون مرفوعة في بعض كلام العرب، وهي جواب لقوله :هل فيه رفثٌ أو فسوقٌ؟ فرُفِعَت الأسماءُ بالابتداء .وجُعِلَ لها خبرًا وهو" في الحج)".(٥٠)

وكان من الوجوه في هذه القراءة أنها عاملة عمل ليس، لكن من ذهب هذا المذهب عّلق عليه بالضعف؛ لأن إعمالها عمل" ليس "لم يقم عليه دليل صريح، وإنما أنشدوا أشياء محتملة.(٥١)

فتكون قراءة الفتح في الثلاثة على التبرئة أقوى، لما فيه من نفي العموم، ووجه القوة أنه أتى ب"لا "لتدل على النفي العام، فنفى جميع الرفث، وجميع الفسوق، وجميع الجدال، كما" لا رجل في الدار"،على تقدير تضمن" من "الاستغراقية، ولا يكون ذلك إذا رُفع ما بعد" لا"؛لأنها تصير بمعنى" ليس"،ولا تنفي إلا الواحد، والمقصود بالآية: نفي جميع الرفث والفسوق والجدال، فكان الفتح أولى؛ لأن القرآن لم يرخص في ضرب من الرفث، ولافي ضرب من الفسوق، كما لم يرخص في ضرب من الجدال، ولا يدل على هذا المعنى إلا الفتح، ليدل على النفي العام .ثم إنه لم يرد نفي الشك في فرضية الحج؛ إذ لا أحد يجادل فيها، وإنما أراد نفي الرفث والفسوق والمراء والجدال في الحج.(٥٢)

– **ومن شواهد ذلك أيضاً** ــ قوله تعالى:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ) [البقرة: ٢٥٤] فقد قرأ ابن كثير، وأبو عمرو البصري:(لاَّ بَيْعَ فِيهِ وَلاَ خُلَّةَ) ــ بالنصب ــ في كل ذلك ــ بلا تنوين ــ، بينما قرأ بقية السبعة بالرفع.(٥٣)، وعلى كلا القراءتين يقتضي المعنى نفي جنس الفداء والخلة والشفاعة عن غير الله عز وجل يوم القيامة، ولو حُمِلتْ قراءة الجمهور على الوحدة لَما أفادت نفي جنس المذكورات في الآية، بل نفي بعضها، وهذا لا يصح، ويؤيد هذا قول الزركشي: "قُرِئَ ــ بالرفع والنصب فيهما ــ، والمعنى فيهما واحد ."(٥٤) فهو ــ هنا ــ لَم يفرق بين دلالة النكرة مع اختلاف ألفاظ القراءتين ؛ لأن المعنى يقتضي ذلك، ولأن النفي يقتضي العموم مطلقاً .

-﴿لا لَغْوٌ فِيهَا وَلا تأْثِيمٌ﴾

يرى أمير عبدالعزيز أن الرفع والتنوين في قوله تعالى:﴿لا لَغْوٌ فِيهَا وَ لا تَأْثِيم﴾ يراد به العموم، يقول" :أي لا يقع بينهم عند الشراب لغو-وهو الباطل من القول الذي لا خير فيه -ولا تأثيم- وهو الكذب -فلا يتسابون في مجلس شرابهم ولا يتصايحون بالفاحش البذي من القول كعادة المخمورين السكارى من أهل الشراب في الدنيا".(٥٥)

فإن المعنى الثاني-في هذه الآيات-وهو نفي الاستغراق هو الوجه فيها؛ لاشتمالها على معان لا تليق بمسلم من لغو وتأثيم، وبيع وشفاعة وخلة في الآخرة، فمن باب أولى أن يكون النفي عامًا لكل ما من شأنه أن يدخل في مضمون هذه المفردات.

ومنه أيضا قوله تعالى -﴿وَلَوْ ترَى إِذْ فزِعُواَ فلا فوْت وَأُخِذوا مِن مَّكان قَرِيب﴾(سبأ :آية51)،

يشير السمين الحلبي إلى أن الآية" :فلا فوت "فيها قراءتان :البناء على الفتح، وهي قراءة العامة، وقرأ عبدالرحمن مولى بني هاشم وطلحة" :فلا فوتٌ "بالرفع والتنوين على).الابتداء، أو على اسم" لا" الليسية(٥٦).

والخلاصة بعد كل ذلك أن هذه الآيات لاتعَدّ شواهد على" لا "العاملة عمل "ليس"، وذلك لعدم وجود خبر صريح في القرآن الكريم ل"لا "كما هو في" ما"، وهذا مما يضعفها في العمل، وما من مفسر للقرآن الكريم إلا وعلق على هذا الوجه الإعرابي؛ بأنه ضعيف لقلة إعمال" لا "عمل ليس"، والأسماء الواقعة بعدها أقرب إلى المبتدأ والخبر، و"لا "فيها مهملة، وتكرارها يؤيد ذلك.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبعد هذه الدراسة لعلني أكون قد أصبت فيما اعتمدته من قول في الفرق بين النفي مع "لا" النافية للجنس، ولا النافية للوحدة، ولعل الدارس يهتدي بقرينة السياق وقصد المتكلم وذلك ما إذا كان الكلام مضبوطا بالشكل والحركات في نحو "لا رجلَ في الدار" و "لا رجلٌ في الدار". حتى إذا لم يجد ما يرشده من هذه الحركات وغاب عنه قصد المتكلم عد "لا" النافية هنا نافية للجنس بناءً على ما تقدم ذكره . والقائل إن أراد النفي المطلق دون لبس وجب عليه الفتح لما بعد لا لرفع اللبس في المعنى، وإن أراد فتح باب الاحتمال وجب عليه الرفع لما بعد لا. والله أعلم بالصواب.

ثبت المصادر والمراجع:

-القرآن الكريم.

-**الإتقان في علوم القرآن**"، -السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن حقق أصوله ووثق نصوصه وكتب مقدمته طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة،) د.ط د.ت.

-**البحر المحيط**"، -أبو حيان، محمد بن يوسف دار الفكر، بيروت، د.ط، 1992 م.

-**ارتشاف الضرب من لسان العرب**، للأندلسي محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبو حيان، تحقيق د .رجب عثمان محمد مراجعة أ.د .رمضان عبدالتواب، ط1 ،مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م.

- **الأزهية في علم الحروف**:للهروي علي بن محمد ابو الحسن، تحقيق عبد المعين المُلّوحي، ط 1،مجمع اللغة العربية، دمشق، 1401 ه، 1981 م.

-**الأشباه والنّظائر في النحو**، للسيوطي عبدالرحمن بن ابي بكر بن محمد، راجعه وقدم له :الدكتور فايز ترحيني، ط1 ،دار الكتاب العربي، بيروت، 1404 ه.

-**الأصول في النحو**، للبغدادي محمد بن سهل بن السراج أبو بكر، تحقيق د§ .عبدالحسين الفتلي، ط3 ،مؤسسة الرسالة، بيروت 1417 ه،

-**إعراب القرآن الكريم وبيانه**، للدرويش محي الدين، ط6 ،دار اليمامة، دمشق، دار ابن كثير، بيروت، 1999 م.

-**البرهان في علوم القرآن**"، الزركشي، بدرالدين محمد ط2 ،تحقيق :محمد أبو الفضل، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

-**التبيان في إعراب القرآن**، للعكبري عبدالله بن الحسين بن عبدالله، دار إحياء الكتب العربية، تحقيق علي محمد البجاوي .

-**الجنى الداني في حروف المعاني**، للمرادي للحسن بن قاسم، تحقيق د.فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، ط1 ،المكتبة العربية، حلب،**1393**ه، **1973** م

-حاشية الخضري عل شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: للخضري محمد بن احمد، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط1 ،مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، 1415 ه، 1995 م

-الخصائص، لابن جني أبو الفتح عثمان تحقيق علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، 1371 ه، 1952 م.

-دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبدالخالق عضيمة، ط 2 مصر، 1972 م.

-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون"، الحلبي، السمين أبو العباس بن يوسف، تحقيق :علي محمد معوض وآخرين، ط١،دار الكتب العلمية، بيروت، 1994 م.

- دلائل الإعجاز، للإمام عبد القاهر الجرجاني (- ٤٧١ ه)، ت: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة، ١٩٨٠ .

-رصف المباني في حروف المعاني في النحو، للمالقي احمد بن عبد النور، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دارالقلم، دمشق، 1405 ه..

-شرح ابن عقيل:لعبد الله ابن عقيل على ألفية ابن مالك :مراجعة د. محمد أسعد النادري، ط 1،المكتبة العصرية، بيروت،1417 ه 1996 م.

-شرح الأشموني على ألفية بن مالك، للأشموني ابو الحسن علي نورالدين بن محمد، ط3 ،دار الاتحاد لعربي للطباعة.

-شرح التسهيل، للأندلسي ابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي، تحقيق د.عبدالرحمن السيد ود .محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، القاهرة، 1410 ه، 1990 م.

-شرح التصريح على التوضيح، للأزهري خالد بن عبدالله، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة).بدون تاريخ

-شرح جمل الزجاجي للأ شبيلي أبو الحسن علي بن محمد ابن خروف، تحقيق د.سلوى محمد عمر عرب، ط1 ،مطابع جامعة أم القرى، السعودية، 1419 ه.

-شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاستر ابادي، دار الكتب العلمية، بيروت،1985

-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للأنصاري عبدالله بن يوسف ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الهجرة، مطبعة سلمان الفارسي،، 1410ه.

-"شفاء العليل في إيضاح التسهيل"، السلسيلي، أبوعبدالله محمد بن عيسى، تحقيق:الشريف البركاتي، ط١،المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1986 م.

-القاموس المحيط تأليف العلامة اللغوي: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (- ٨١٧ ه)، ت مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط ١٩٨٧ .

-الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، تحقيق :عبدالسلام محمد هارون،ط١، دار الجيل، بيروت، 1991 م

-الكشاف عن حقائق التنزيل"، -الزمخشري، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر دار المعرفة، بيروت، د.ط د.ت.

-لسان العرب، ابن منظور، جمال الدين، م دار الرشاد، و م دار صادر، بيروت، د:ط، د:ت .

-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"، ابن جني، أبو الفتح عثمان تحقيق : علي النجدي ناصف، وعبدالفتاح شلبي، د.ط، 1969 م

-معاني الحروف، الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى تحقيق :عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة النهضة، مصر، د.ط د.ت.

-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، للأنصاري جمال الدين عبدالله بنيوسف ابن هشام، تحقيق د .مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، مكتبة سيدالشهداء، ط، 1412ه، 1991 م.

-المفصل في علم العربية، الزمخشري، محمود بن عمر م دار الجيل، بيروت، ط ١،د.ت

-النحو الوافي"، -حسن، عباس ط3 ،دار المعارف، مصر، د.ت.

-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، - السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن تحقيق :عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، د.ط.د.ت.

الهوامش

(١) ينظر: لسان العرب٥/ ٣٣٦ - ٣٣٧)نفي.

(٢) القاموس المحيط، مادة: نفاه، ص: ١٧٢٦

(٣) ينظر: المفصل في علم العربية ٣٠٥

(٤) دلائل الإعجاز، ص٣٦١

(٥) شرح الكافية٢/١٩٠

(٦) الكشاف٢/١٩

(٧) ينظر: شرح لتسهيل ٢/ التصريح١/٣٣٦،وهمع الهوامع١/٤٦٣

(٨) التبيان في إعراب القرآن١/١٥

(٩) الكتاب ٢/٢٩٦

(١٠) شرح الكافية١/١١٢

(١١) شفاء العليل في إيضاح التسهيل١/٣٨٤

(١٢) الكتاب٢/٢٩٩

(١٣) * شفاء العليل في إيضاح التسهيل.١/٣٨٢

(١٤) المقتضب٣/٣٦٥

(١٥) معاني الحروف ٩

(١٦) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،ص٦٥،والهمع ١/٤٦٦

(١٧) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك٢/١١،وتخليص الشواهد٣٩٦،وشرح ابن الناظم١٣٤،وشرح الأشموني١/١٥٩

(١٨) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك٢/١١،وتخليص الشواهد٣٩٦،وشرح ابن الناظم١٣٤،وشرح الأشموني١/١٥٠،وشرح التسهيل٢/٥٥

(١٩) البيت من البسيط، وهو لسلامة بن جندل في ديوانه٩١،وخزانة الأدب٤/٢٧،والمقاصد النحوية٢/٣٢٦

(٢٠) ينظر:شرح كتاب سيبويه١/٢٠٣

(٢١) الأصول في النحو١/٣٧٩

(٢٢) ينظر: الأصول في النحو١/٣٨١

(٢٣) شرح الكافية٢/١١٢

(٢٤) ينظر: التفسير الكبير١٧/٢٣٣

(٢٥) ينظر:البحر المحيط٨/٩٧

(٢٦) شرح ابن عقيل١/٢٨٨

(٢٧) النحو الوافي١/١٠٦

(٢٨) ينظر: شرح ابن عقيل١/٢٨٩،والهمع١/٣٩٨،والجنى الداني ٢٩١.

(٢٩) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك١/٢٨٩،والجنى الداني٢٩٢،وشرح الأشمـــوني١/٢٤٧، وشرح التصريح١/١٩٩، ومغني اللبيب١/٢٣٩.

(٣٠) المفصل ١١٨

(٣١) ينظر: مغني اللبيب١/١٤٧

(٣٢) ينظر: همع الهوامع١/٣٩٨

(٣٣) النحو الوافي١/٦٠٣

(٣٤) ينظر:مغني اللبيب١/٢٦٦

(٣٥) دراسات لأسلوب القرآن٢/٢٢٣

(٣٦) ينظر:الكشاف٤/١٩١

(٣٧) البرهان في علوم القرآن٣/١٠٥

(٣٨) حاشية الصبان على شرح الأشموني٢/٣

(٣٩) البرهان في علوم القرآن:٤/٣٥٢

(٤٠) إرشاد الفحول:٢٠٨

(٤١) مغني اللبيب٢/٣١٥

(٤٢) المفصل٣٠

(٤٣) البحر المحيط٢/٣٥٤

(٤٤) الكتاب١/٣٥٤

(٤٥) شرح الشافية ١/ ١٠١

(٤٦) البحر: ٢/ ٨٨

(٤٧) الدر المصون"١/٤٩٠

(٤٨) التبيان في إعرابالقرآن١/١٦١

(٤٩) مشكل إعراب القرآن١/٨٩

(٥٠) معاني القرآن١/١٧٦

(٥١) الدرالمصون١/٤٩٠، ومشكل إعراب القرآن١/٨٩

(٥٢) التبيان١/١٦١

(٥٣) ينظر: السبعة في القراءات:١٨٧

(٥٤) البرهان في علوم القرآن:٤/٣٥٢

(٥٥) التفسير الشامل للقرآن الكريم"، دار السلام، نابلس، ط1 ،١/٣٢١٦

(٥٦) الدرالمصون٥/٤٥٤يكثرذكر" لا "الليسية في كتب المفسرين إشارة إلى" لا "العاملة عمل ليس.